قضايا النهار

الجمعة ٩ تموز ١٩٩٩

العسكرة وديموقراطية المئة بالمئة

"ان الحاجة مستمرة عبر الزمن الى التغيير المنتظم في القمة وفقا لارث لبناني عريق يزداد الحاحا من الزاوية الدستورية الصرفة، نظرا الى أهمية مركز الرئيس على رأس هرم المؤسسات. ويبقى تحقيق الاصلاح الاداري وانعاش الاقتصاد وتجديد المؤسسات مستحيلا في غياب التداول المنتظم في القمة".

شبلي الملاط
محام واستاذ جامعي

يحاول اللبنانيون منذ ايام فهم ما يجري في الوسط السياسي الذي "خضّه" اقتراب موعد مناقشة الموازنة أكثر مما خضّته الغارات الاسرائيلية الاخيرة على الجسور ومحطتي الكهرباء، اذ لم يجرؤ نائب واحد على سؤال الحكومة عن مدى التنسيق الحاصل بين السلطة والمقاومة، وبين لبنان وسوريا، في مسألة اطلاق الصواريخ، وقد بات معروفا ان الكاتيوشا تحمل الى اسرائيل "رسائل" سياسية غير مشفّرة اكثر مما ترمي الى ايقاع ضحايا بين المدنيين في شمالها. اذ في ضوء هذا التنسيق يُفترض ان تتخذ اجراءات وقائية من مثل قطع الكهرباء عن كل لبنان مع الصاروخ الاول حتى لا تدمّر اسرائيل البنى التحتية تحت الاضواء الكاشفة !

كذلك في ضوء هذا التنسيق يعرف لبنان على الاقل ماذا يخدم القرار ٤٢٥ وما لا يخدمه، فيُقدم على ما يخدم هذا القرار، ويحجم عما لا يخدمه. وقد اكتشف رئيس الوزراء متأخرا ان اسرائيل لم تعد تتحدث عن القرار ٤٢٥ ولا عن ترتيبات تنفيذه، رغم الصواريخ التي تطلق على مستوطناتها من الاراضي اللبنانية، مما يعني ربما ان "الرسائل الصاروخية" تُكتب بحبر مختلف عن الحبر الذي كُتب به القرار ٤٢٥!

على ان النواب الذين صمتوا ستة أشهر حيال عجز الحكومة وتعثرها، ووقفوا مكتوفين امام الركود الاقتصادي ولم يجرؤوا على المطالبة بذهاب الحكومة، هبّوا بقدرة "قادر"، يرعدون ويزبدون الى درجة ان بعضهم لم يوفّر رئيس الدولة الذي كان رأس الحربة في كل ما واجه البلاد من تحديات.

وعندما طرح الرئيس نبيه بري قضية الـ٥٠ مليارا التي خصصت للقوى العسكرية في الموازنة، أثار موقفه تساؤلات كثيرة ابرزها: هل سيسمح رئيس الجمهورية بأن تُطرح مسألة مخصصات الجيش علنا؟ وهل تنحني هذه المؤسسة امام الضغط السياسي في أجواء توحي ان ريح "عسكرة" تهب على النظام منذ تولي العماد اميل لحود السلطة؟ وهل سيتابع الرئيس بري حملته في سبيل معرفة كل قرش يطلبه الجيش، أين سينفق وكيف؟

لقد كان الامتحان مزدوجا. امتحانا للجيش ان يظهر انه مثل بقية السلطات خاضع للقانون، بل هو تحته. وامتحانا للرئاسة الاولى يدعوها الى ان تثبت ان الشفافية تكون شاملة او لا تكون. وان مخصصات الجيش – العادية طبعا – يجب ان تخضع للقانون الذي يطبق على بقية مؤسسات الدولة.

... وتجاوبت قيادة الجيش، وحُول جزء من المخصصات المختلف عليها الى التنمية وليس الى جيوب النواب.

تبقى الديموقراطية التي باسمها يتم التفاضي عن اخطاء الحكومة وعدم محاسبتها. وباسمها ايضاً تداس حقوق المواطنين في المساواة امام صناديق الاقتراع. هذه الديموقراطية التي تحوّلت ممسحة، قرر الرئيس بري نفض الغبار عنها فجأة باعلانه ان جلسة او جلسات مناقشة النواب للموازنة، اي للحكومة، ستكون "ديموقراطية مئة في المئة". وهو بذلك يعترف بأن الديموقراطية في لبنان تمارس بحسب نظام الحصص والنسب المئوية. وهذه النسب تعني مقادير الحرية المتاحة للنواب في مناقشة الحكومة – على ما فعلته وما لم تفعله – من خلال كلامهم عن الموازنة. وانه سيفسح للنواب في المجال لانتقاد اداء الوزراء متجاوزاً كل ما قيل ان هذه الحكومة هي حكومة رئيس الجمهورية وانها فوق النقد والانتقاد، وان لا نفع من اظهار عوراتها لانها باقية حتى آخر الدهر !

بعد تسوية مخصصات الجيش واعلان الرئيس بري ان الايام التي كانت فيها الحرية في مجلس النواب ٥ او ١٠ او ١٥ في المئة قد ولّت وان الحرية ستكون هذه المرة ١٠٠ في المئة، بات على السلطتين الاشتراعية والتنفيذية ان تعملا معاً في سبيل تجديد التفويض الشعبي الذي سحب من النواب ابان الاحداث ولم يجدد بفعل قوانين الانتخاب غير الديموقراطية التي وضعت منذ اتفاق الطائف، ان تعملا معاً لوضع قانون للانتخاب "ديموقراطي مئة في المئة"، اذا كان لدولة المؤسسات ان تعود، فيشعر المواطنون انها لهم وانهم ينتمون اليها، فيقبلون اذ ذاك على الاقتراع بكثافة، كما يلتزمون اداء الضرائب ولا يتهربون منها. فهم يريدون حقوقاً مئة في المئة. ومساواة مئة في المئة. وشفافية مئة في المئة. وسيادة مئة في المئة. وقراراً مستقلاً مئة في المئة، في مقابل حرية للنواب في انتقاد الحكومة مئة في المئة. ولن يرضوا ان يحتكر احد، لا في الداخل ولا في الخارج، لنفسه المئة في المئة ويترك للآخرين ما هو دونها.

ولا نعتقد ان الوضع الداخلي والوضع الاقليمي قادران على تحمل مثل هذه اللعبة. والذين يفهمون في الاقتصاد يعرفون ان الشلل والركود في البلاد هما سياسيان اكثر مما هما ماليان، وان الاحجام عن الاستثمار ومساندة الحكم هو احد اسرار الضائقة التي يعانيها اللبنانيون، وقد ادرك ذلك وزير المال وصارح به الصناعيين امس.

فهل يكمل الرئيس بري الشوط فيسحب مشاريع قانون الانتخاب من وزير الداخلية ويكلّف لجنة من القضاء والحقوقيين صوغ قانون جديد للانتخاب يتيح التعبير الصحيح عن الارادة الشعبية ويأتي بنواب للبنان احرار مئة في المئة؟

ادمون صعب